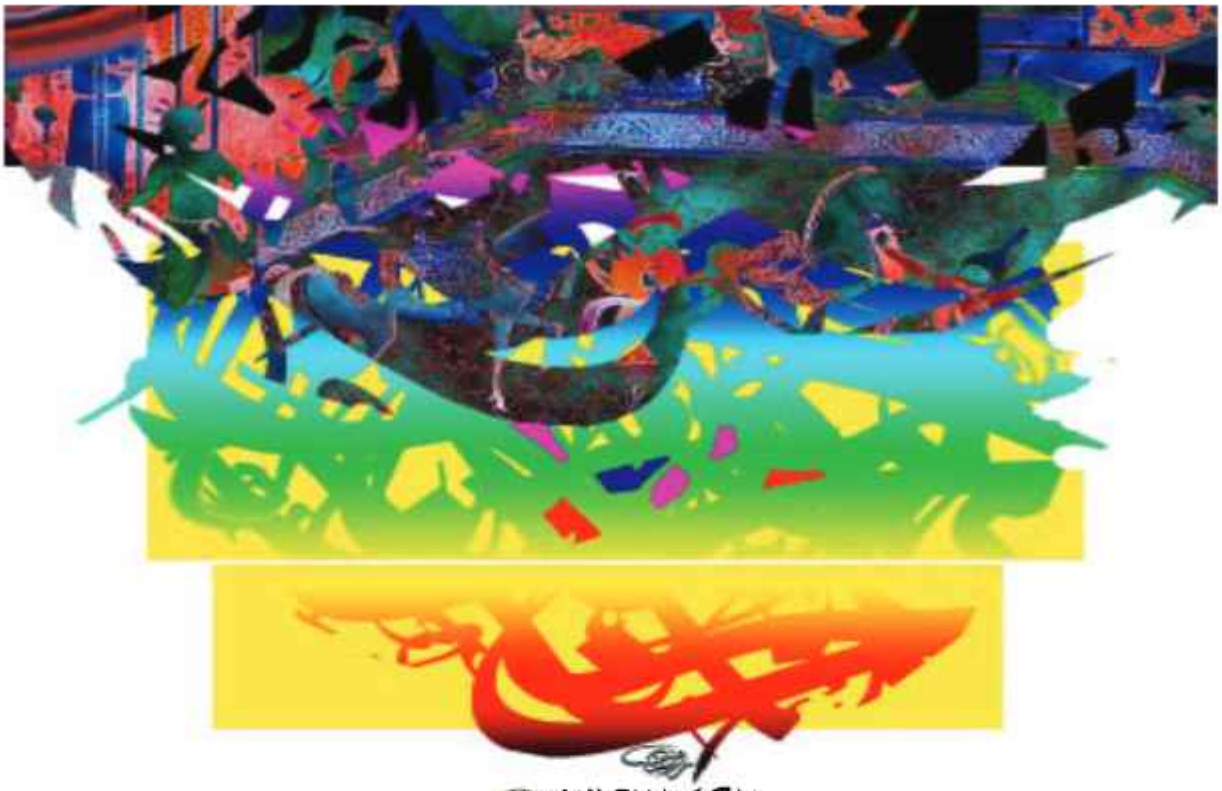

الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة

بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}

شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها

موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}

من الدراري المضيئة

{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال: قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة
٢٠٢٢/١/١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الاوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / تشرين الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القسم الأيمن – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٤) السنة الثانية المجلد الأول
رمضان ١٤٤٦ هـ آذار ٢٠٢٥ م

العدد (١٤) السنة الثالثة رمضان ١٤٤٦ هـ آذار ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقاني / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٤) السنة الثالثة رمضان ١٤٤٦ هـ – آذار ٢٠٢٥ م

الذكوات البيض

مجلة الذكوات البيض ١٤٤٢-٢٠٢١م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٤) السنة الثالثة رمضان ١٤٤٦ هـ - آذار ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١

البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
أ. عنوان البحث باللغة العربية .
ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.
ت . بريد الباحث الإلكتروني.
ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.
ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.
٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.
٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA
٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.
٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.
٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:
أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.
ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)
أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .
٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.
١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .
١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.
١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولِهِ إلى هيأةِ التحرير.
١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثِهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.
١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.
١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.
١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.
١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.
١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.
١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.
٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)
أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة
٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد الثالث (١٤) المجلد الأول

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	ص
١	أ. د. جمال عبد الحميد جابر	وسائط قدامة بن جعفر دراسة عروضيّة	٨
٢	أ.د.محسن صالح حسن الزهيري	التطرف الفكري وعلاقته بالنزعة نحو الكمال لدى طلبة الجامعة	٣٢
٣	أ.م.د. ثائر عباس النصراوي	القرآن الكريم ظاهرة تاريخية أم نص مقدس دراسة منهجية تطبيقية في فكر الدكتور محمد عابد الجابري	٤٨
٤	أ.م.د. ياسر عبد الرحمن صالح	بيان توهيم الحافظ ابن حجر فيمن أخطأ ببعض الرواة في كتابه تقريب التهذيب دراسة نقدية	٦٤
٥	م. د حسين علي كشكول	القضاء والتحكيم في الجاهلية وصدر الإسلام ومصادر تشريعهما	٧٨
٦	م.د. علياء خالد حسين علي	إستراتيجية المقهى العالميفي الأداء التعبيريّ عند طالبات الصَّفِّ الثاني المتوسط	٩٤
٧	م.د. حوراء عبد صبر الشريفي	الانثلجينسيا في روايتي مقتل بائع الكتب وسمفوني مردگان دراسة مقارنة	١١٠
٨	م.د. طه بن محمد العبود	إشكالية المصطلح في اللسانيات الحاسوبية	١٣٠
٩	م.د. انتصار معاني علي م. قصي مهدي مطر م. سعد حمود الفلاحي	خداع الذات لدى طلبة جامعة بغداد	١٤٢
١٠	م.د. هديل صاحب منصور م.د مها سعد فياض	الذكاء البشري ودوره في التنمية الاقتصادية	١٥٤
١١	م.د. بيداء عبد الحسن ردّام	الثراء الصرفي وأثره في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة دراسة نقدية	١٦٤
١٢	م. فاضل كاظم علاوي	أثر أستخدام استراتيجية معالجة المعلومات في تحصيل طلاب الصف الرابع العلمي في مادة الأحياء	١٨٦
١٣	م. نهى حامد طاهر عبد الحسين	دور المسرح الحسيني في تعزيز القيم الخلقية لدى طلبة الجامعة والكشف عن خصائصهم الشخصية باستخدام اختبار ساكس	٢٠٠
١٤	م. م. فلوريدا داود عباس	أهمية الإرشاد التربوي وفعاليته بالمدارس من وجهة نظر مديري المدارس العراقية	٢٢٨
١٥	م.م مجيد حميد أحمد م.م أحمد عدنان علي	اتفاقية كاسب ديفيد في ضوء الوثائق الأمريكية	٢٤٨
١٦	م.م. تقى عبد الستار محمود	الاغتيالات السياسية في العراق خلال العهدين الملكي والقاسمي (١٩٢١-١٩٦٣م) أنموذجاً	٢٦٤
١٧	م.م. ساجدة تركي عيدان	إنبثاث بعض المصطلحات الإلكترونية عند الطلاب وأثرها على اللغة العربية	٢٧٦
١٨	م.م. شهد باسم جاسم سلمان	أثر استراتيجيات التعليم المتمايزفي تحصيل مادة الاجتماعيات عند طالبات الصف الثاني المتوسط	٢٨٤
١٩	م.م فاطمة خليل إسماعيل	السعادة الدراسية وعلاقتها بخداع الذات لدى طلبة الجامعة	٣٠٠
٢٠	م.م. زينب امازي غالي	مدى تضمين محتوى كتاب العلوم للصف السادس الابتدائي لمهارات التفكير العلمي	٣١٦
٢١	م.د.ثمار كامل سلمان البيضاني	استلهام الموروث الإنساني في الرواية العراقية المعاصرة رواية مخيم المواركة	٣٢٨
٢٢	عبد الرزاق محمد أ.م.د. محمدرضا آرام أ.م.د. سيد محمد رضوي	السلام في منظور القرآن الكريم وروايات أهل البيت (عليهم السلام)	٣٤٠

الثراء الصرفي وأثره في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة دراسة نقدية

م.د. بيـداء عبد الحسن ردّام
جامعة بغداد / مركز إحياء التراث العلمي العربي

المستخلص:
لما كان في العربية ظاهرتان متعاكستان، وهما على تعاكسهما متداخلتان بل متكاملتان الأولى: تمثل الحركة الاشتقاقية فيما تلده وتحييه، والثانية: ظاهرة الصياغة القالبية فيما تعكسه وتبنيه، وإن هاتين الظاهرتين تعودا على العربية بالغنى والثراء، وتمنحها القدرة على التطور والنماء، ونتيجة لتعاقب التأليف في أوزان العربية وصيغها عُدَّ ذلك باب من أبواب الثراء في اللغة العربية؛ ونتيجة لظهور مشكلات لغوية بعد قيام مدرسة الألسن، وترجمة ونقل الكتب الأجنبية الى العربية، فضلًا عن المخترعات الحديثة والاصطلاحات المعاصرة بأسمائها الأجنبية، وانتشار الصحافة واختلاف موضوعاتها مما أثر في بروز ظواهر لغوية شاذة، مما تطلب ظهور مجامع لغوية بقرارات مدروسة لإجازة الكثير من الألفاظ في الاستعمال المعاصر، إذ تبين أن لأبنيتها الصرفية تأويلات متداولة بين علماء العربية بين القبول والرفض وكثرة الاستعمال.

الكلمات المفتاحية: الثراء الصرفي، القرارات، مجمع اللغة العربية، دراسة نقدية

Abstract:

Since there are two opposite phenomena in Arabic, and despite their opposite, they are intertwined and even complementary. The first is the derivative movement in what it generates and revives, and the second is the phenomenon of mold formulation in what it reflects and builds. These two phenomena return to Arabic with richness and wealth, and give it the ability to develop and grow. As a result of the successive composition of Arabic weights and formulas, this was considered a door to the richness of the Arabic language; and as a result of the emergence of linguistic problems after the establishment of the School of Languages, and the translation and transfer of foreign books into Arabic, in addition to modern inventions and contemporary terminology with their foreign names, and the spread of the press and the difference in its topics, which affected the emergence of anomalous linguistic phenomena, which required the emergence of linguistic academies with studied decisions to approve many words in contemporary usage, as it became clear that their morphological structures have interpretations circulating among Arabic scholars between acceptance, rejection and frequent use.

Keywords: morphological richness, decisions, Arabic Language Academy, critical study.

أما الثراء لغة واصطلاحًا:

فهو لغة من الأصل اللغوي الثاء والراء والحرف المعتل، وهو الكثرة فالثراء كثرة المال(١)، وثراء القوم ثراءً إذا كثروا ونموا(٢)، والثراء بالفتح والمد مصدر الفعل ثرأ القوم يثرون إذا كثروا ونموا، وأثروا يثرون؛ إذا كثروا أموالهم (٣) ، فالثراء هو الغنى (٤) ، وكثرة الأهل (٥) .

والعربية نتيجة للاشتقاق أصيبت بالثراء الواسع بما تشعب من أصولها من فروع، وما تكاثر في مواردها من

صنوف الاستعمال، إذ كان العمل الاشتقاقي وما زال حركة حية مستمرة، تلد لغتنا في كل لحظة مولدًا جديدًا، وتلبي أدق مطالب التعبير في الاستعمال(٦)، لما كان في العربية ظاهرتان متعاكستان، وهما على تعاكسهما متداخلتان بل متكاملتان الأولى: تمثل الحركة الاشتقاقية فيما تلده وتحييه، والثانية: ظاهرة الصياغة القالبية فيما تعكسه وتبنيه، وإن هاتين الظاهرتين تعودا على العربية بالغنى والثراء، وتمنحاها القدرة على التطور والنماء(٧).

ولما تعاقب التأليف في أوزان العربية وصيغها عَدَّ ذلك باب من أبواب الثراء في اللغة العربية؛ فبعد أن جال السيوطي جولة عجلى فيما صُنف من كتب في حصر الصيغ الاسمية والفعلية، روي عن ابن القطاع في كتابه الأبنية عن تصنيف العلماء في هذه القوالب، إذ أكثروا منها فأول من حاول إحصاءها كان سيبويه في كتابه، إذ أورد للأسماء ثلاثمئة وثمانية أبنية وزاد عليه ابن السراج اثنين وعشرين بناءً، من ثم زاد الجرمي عليه صيغًا قليلة، وأضاف ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم من ترك أضعاف ما ذكره، يرد السيوطي جمع ابن القطاع ما تفرق في تأليف الأئمة آنفًا، فانتهى بعد البحث والاجتهاد الى ألف ومئتين وعشرة أمثلة(٨).

إذن الثراء الصرفي اصطلاحًا

هو السعة في الأبنية الصرفية لكثرة التأليف في أوزان العربية وصيغها؛ نتيجة لسمة الاشتقاق فيما تلده من ألفاظ، والصياغة القالبية فيما تكسبه وتبنيه بما يرد من آراء العلماء والاختلاف في تأويلاتهم.

أما عن مجمع اللغة العربية في القاهرة بين أسباب النشأة والأهداف:

فقد ظهرت محاولات ودعوات عديدة سبقت إنشاء المجمع؛ لتكوين مجمع يُعنى باللغة العربية وشؤونها في مصر، يولي عنايته بقضية التعريب ونقل أسماء المخترعات الحديثة إليها، فمن الأسماء الأولى التي برزت أحمد فارس الشدياق (٩)، من ثم دعوة الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة المنار في عام (١٣٢٤هـ–١٩٠٦م) الى ضرورة إنشاء مجمع لغوي يتكون من علماء يهتمون بأمور اللغة العربية، من ثم دعوة خريجي دار العلوم لإنشاء دار العلوم في عام(١٣٢٥هـ–١٩٠٧م) برئاسة حنفي ناصيف، من ثم تولى أحمد حشمت باشا وزارة المعارف وأنشأ مجمعًا مصغرًا في ديوان المعارف في عام (١٣٢٦هـ١٩٠٨م)، وأسماء لجنة الاصطلاحات العلمية، لكن انقطعت اللجنة بعد انتقال أحمد حشمت باشا من الوزارة (١٠) .

ظهرت دعوة مصطفى الرافعي ردًا على ادعاء أحمد لطفي السيد في استعمال مفردات العامة وتركيبها لإحياء لغة الكلام وإلباسها لباس الفصحى، فهي عنده إحياء للغة الرأي العام من ناحية، ومن ناحية أخرى إحياء للغة القرآن، إذ كان يرى أن استعمال العامية في الكتابة أقرب طريقة للإصلاح، تصدى له مصطفى الرافعي بأن الإصلاح يكون بإيجاد مجمع يعتني باللغة العربية، واشترط أن يتكون المجمع من رجال يعملون ويحسنون إذا عملوا(١١).

من ثم ظهرت فكرة إنشاء مجمع لغوي أهلي في عام (١٣٣٤هـ–١٩١٦م) بتشجيع من أحمد لطفي السيد مدير دار الكتب وتخصيص مكانًا له في الدار، اختير الشيخ الأزهر رئيسًا للمجمع، أما أعضاء المجمع فكانوا ثمانية وعشرين عضوًا، كان هدفه خدمة اللغة العربية فكتب فيه بحوث قيمة في مصطلحات علوم الفلسفة الحديثة والمصطلحات الصوفية ومذكرة في الترجمة والتعريب، انفضت جلسات المجمع عندما قامت ثورة ١٩١٩م لتشتيت أعضائه، من ثم عاد المجمع في عام(١٣٣٩هـ–١٩٢١م) برئاسة إدريس بك راغب بعد اعتذار الشيخ الأزهر، عقد المجمع اجتماعاته في دار رئيسه وانفضت جلساته بعد خلاف بين أعضائه(١٢).

من ثم كتب الشيخ عبد العزيز البشري تقريرًا لوزير المعارف عن حال اللغة العربية، تحدث فيه عن المجامع واللجان التي عملت على إحلال العربي الفصيح محل العامي الدخيل والأعجمي، واقترح إنشاء مجمع لغوي أيده في ذلك مدير الجامعة المصرية أحمد لطفي السيد وغيره(١٣).

بعد ذلك الوقت بقليل دعا محب الدين الخطيب في مقال بعنوان (حاجتنا اللغوية الى مجمع يوثق به) الى أهمية المجمع في الحفاظ على اللغة العربية، فضلًا عن ذكره للصفات التي ينبغي أن يكون عليها عضو المجمع، من ثم أعاد أحمد لطفي السيد الدعوة الى إنشاء مجمع لغوي بعد أن أصبح وزيرًا للمعارف، إذ أعد

له مشروعًا كاملًا طالب فيه ودعا أن يكون من دوائر الحكومة وبإشراف وزارة المعارف، إذ صدر مرسوم في ١٣ ديسمبر في عام ١٩٣٢م بإنشاء مجمع سُمي بـ(مجمع اللغة العربية الملكي)(١٤).

أسباب النشأة:

نتيجة لظهور مشكلات لغوية جديدة بعد قيام مدرسة الألسن سنة (١٢٥١هـ–١٨٣٦م)، بترجمة ونقل الكتب الأجنبية الى اللغة العربية، فضلًا عن المخترعات الحديثة والاصطلاحات المعاصرة بأسمائها الأجنبية، وكان لانتشار الصحافة واختلاف موضوعاتها وإمكانات الصحفيين اللغوية والثقافية أثر في بروز ظواهر لغوية شاذة عما تعارف عليه علماء العربية، فضلًا عن استعمال كلمات أجنبية في معان لا يحتاج إليها في ذلك الوقت، وظهور الدعوات الهادمة للفصحى بهجرها وإحلال العامية محلها(١٥)، وكانت لمسألة التعريب في المعاملات الرسمية هاجسًا يقلق الكثير من الغيورين على اللغة العربية، إذ كانت تُحرر باللغة التركية، فضلًا عن تمديد الاحتلال للغة العربية، مع هذه الأسباب وغيرها وجدت فكرة إنشاء مجمع لغوي بالقاهرة قبولًا عند الملك فؤاد الأول؛ لأنها ستجعله منافسًا ثقافيًا للملك فيصل ملك العراق، الذي أنشأ المجمع العلمي العربي بدمشق عام١٩١٩م، مما يجعله ذلك حاميًا للثقافة العربية والإسلامية، مما يحقق لمصر أن تكون وارثة للخلافة العثمانية التي سقطت(١٦).

أما أغراض إنشاء المجمع فهي(١٧):

١– أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، وملاءمة حاجات الحياة في العصر الحاضر، بتحديد معاجم وتفاسير خاصة، مما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.

٢– وضع معجم تاريخي للغة العربية، ونشر أبحاث دقيقة في تاريخ بعض الكلمات، وتغيير مدلولاتها.

٣– تنظيم دراسات علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

٤– البحث في كلّ ما له شأن في تقدّم اللغة العربية، مما يعهد إليه فيه، بقرار من وزير المعارف العمومية.

أما الأسس التي اعتمد المجمع في قراراته(١٨):

١– الاعتماد على القياس كثيراً

عمد العلماء الى تقعيد قواعد تضبط ما وصلهم من لغة؛ ليحكموا بها ما يستعمله الناس بعد عصر الاحتجاج من هنا تبين أهمية القياس في جعل اللغة تستوعب ما يُجد على ألسنة المتكلمين، وأقلام الكاتبين في كونه دليلًا معتبرًا بل أصلًا يرجع إليه عند الاختلاف، وقد عني المجمع بهذا الأصل كثيرًا، فبنى قرارات كثيرة على قبول القياس في صيغ وتراكيب أوقفها الكثير من العلماء المتقدمين على السماع، أو كانت مما اختلفوا فيه؛ فجاءت قرارات عديدة ذهب فيها المجمع الى مد القياس.

٢– الاعتداد بالقليل من المسموع:

لم يعين أحد من أهل اللغة القليل أو الكثير الذي عبروا به القليل ويريدون به ما يقابل الكثير، لعل مرد ذلك الى كون المصطلحات المستعملة في الدلالة على كثرة المنقول وقلته في المسألة، وهي المطرد والشائع والغالب والكثير والقليل والشاذ والنادر مصطلحات تقديرية تختلف باختلاف المسموع من الباب أو المسألة المدروسة؛ فالثلاثة من الأربعة كثير وهي من العشرة قليل، والذي لا شك فيه أن ما خالف الكثير في مسألة يعد قليلًا، وبنى المجمع القاهري بعض القرارات على المسموع ويعد قليلًا.

٣– اختيار الرأي الأسهل في المسألة:

كثرة الاختيارات والترجيحات فضلًا عن التأويلات في كتب أهل اللغة، ولهم فيها اعتبارات عِدّة؛ إذ منهم من يرجح لدليل منقول ومنهم من يرجح لقوة قياس ظاهرة، والمجمع ذهب في الكثير من قراراته الى اختيار الرأي الأسهل، فالمجمع يدرس ما من شأنه تيسير قواعد النحو والصرف، فالقرار المجمعي قد يأتي مصرحًا بالرأيين أو بالآراء المختلفة، من ثم ينص على اختيار لأحدهما، قد يرد القرار بالرأيين البصري والكوفي

فيفضل المجمع اختيار أيسر الرأيين في الغالب على الباحثين والمتعلمين، لنا رأي في قولهم: أن الرأي الكوفي هو الرأي الأيسر، علمًا أن المذهب الكوفي بأعلامه ومباحثه اللغوية كان وما زال من المصادر والآراء الثقة المعتمدة؛ لذا ينبغي أن لا يستهان به.

٤– مراعاة حاجات الكتاب والمتكلمين والمترجمين:

فتح المجمع بابًا من أبواب اللغة العربية لتدخل منه ألفاظًا مفردة ومركبة تدور على ألسنة أهل العلوم المختلفة، وبهذا نجد المجمع يراعي حاجات ومشكلات الكتّاب والمتكلمين ومترجمي العلوم الأجنبية الى اللغة العربية، الى تلك الألفاظ والتراكيب، إذ وسع أبوابًا من أبواب القياس لصياغة الكلمات وتيسير استعمالها.

عند النظر في مؤلفات علمائنا القدماء نجد أن مظاهر التيسير الصرفي في التراث اللغوي كانت ظاهرة على شكل مباحث مبثوثة في المؤلفات الأولى ككتاب سيبويه ومن سار على طريقه في التأليف، فضلًا عن الشروح ، من ثم هنالك كتب اختصت بالدرس الصرفي واعتنت بدراسة الكلمة من حيث وزنها زيادة ونقصانا وغيرها من المباحث الصرفية، التي اعتمدها المجمع بل المجامع اللغوية كمادة أساسية في تيسير استعمال الكلمات وسهولة تداولها على وفق التطور، الذي طال كلَّ جوانب الحياة.

لابد من التنبيه على أننا اقتصدنا الحديث في قرارات مجمع اللغة العربية؛ لأننا في مقام بحث مختصر، علمًا إن قرارات المجمع كثيرة ومتنوعة؛ إذ وجدت لإجازة الألفاظ بما يوافق الاستعمال المعاصر، فمن قرارات المجمع التي عرضناها للدراسة والتحليل:

البحث في قرار اسم الآلة:

استعرض الشيخ حسين والي على الترتيب في بحث مفصل آراء العلماء كالصبان على الأشموني، والسيوطي في همع الهوامع، والسيد على الشافية لابن الحاجب والرضي على الشافية والشيخ زكريا الأنصاري، وكذلك الجابردي، وكتاب الفرائد الجليلة والكليات لأبي البقاء، وابن يعيش على المفصل للزمخشري، والفيومي في المصباح المنير، وشرح المراح لابن كمال باشا، ولامية الأفعال لابن مالك، إذ انتهى الى أن اسم الآلة قياس في المشتق المبني من الثلاثي المتعدي على وزن (مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعَلة) وكلها بكسر الميم، وما عداها يحفظ ولا يقاس عليه(١٩).

قال الشيخ عبد القادر المغربي:«إن اشتراط النحاة أن يصاغ اسم الآلة من الفعل المتعدي صياغة قياسية ينقضه أن العرب اشتقت أسماء الآلات من الأفعال الثلاثية اللازمة ومن الأفعال المزيدة ومن الأسماء الجامدة»، من ثم ذكر«أن النحاة إنما اشترطوا لاسم الآلة تعدي فعله الثلاثي في صيغتي مِفْعَل ومِفْعَلة، ولم يشترطوه في صيغة فِعال بكسر الفاء مثل «لِقاب» وهو ما تشعل به النار من عيدان وغيرها، وهو أما من ثقب النار إذا اتقدت، وهو فعل ثلاثي لازم، وأما من أثقب النار إذا أوقدها، وهو ثلاثي مزيد»، اعتمد على قول الكسائي في عرض أقوال اللغويين الدالة على جواز اشتقاق اسم الآلة من الفعل اللازم والمزيد ومن الاسم الجامد(٢٠)؛ فهذا الكسائي قال:«وما كان من الآلات ما يوضع ويرفع مما أوله ميم، فأكسر الميم أبدًا على مِفْعَل ومِفْعَلة، تقول: هذا مِنْجَل ومِبْرَد ومِصْدَغة...؛ فهذا كله مكسور الأول أبدًا سوى مُنْخُل ومُسْعُط ومُكْحُلة؛ فإن هذه الأحرف جاءت عن العرب بضم الميم»(٢١).

من الأسماء الجامدة التي مثل لها الشيخ المغربي «مِقْنَعة»: من تقنعت المراة إذا لبست القناع وغطت به رأسها، وقال:«مِجْمَرة» من جمر النار؛ لأنه يوضع فيها، و«مِمْلَحة» لوعاء الملح، و«المرقاة» السلم وهي مشتقة من أفعال لازمة و«المعراج»، و«المجداف» الذي يجدف به الملاح في السفينة وهو مشتق من أفعال مزيدة على الثلاثي، فبعد أن احتدمت المناقشة بين أعضاء المجمع، انتهى الحوار فيه الى القرار الآتي:

«يصاغ قياسًا من الفعل الثلاثي على وزن مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلة للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ منه أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة»(٢٢).

يعارض الأستاذ محمد بهجة قرار المجمع في اشتقاق اسم الآلة على القياس والشذوذ في القلة والكثرة؛ إذ إن هذا عنده لا يبنى عليه قواعد، وإنما تبنى القواعد في الاشتقاق على استقراء الجزئيات ومناهي اللغة في استعمالاتها، وأن تكون جامعة مانعة متفقًا عليها، إذ عاب عليهم تقليدهم سيبويه لأنهم فهموا من عبارة المعالجة عنده التعدي، وأنهم لم يعرفوا غير سيبويه من العلماء الأثبات، وما أورده اللغويون من الآلات من غير العلاجات كالمخدة والمصدغة، هذه عرفها العلماء إلا انهم وصموها بالشذوذ؛ لذا اعترض على تقييد الآلة بالثلاثية والتعدي واقترح إجازة صوغها من غير الثلاثي ومن اللازم ومن أسماء الأعيان أيضًا، فهو يرى في ذلك فائدتين: أحدهما الحكم باطراد هذه الصيغ، والآخر إهمال شرط التعدي(٢٤)، بمعنى دعا الى اتباع الصيغ التي اطرد استعمالها من المسموع في اسم الآلة.

أما عن صيغة «فِعال» التي ذكرها الشيخ المغربي فتوقف المجمع إزاء اشتقاق اسم الآلة عليها، خشية أن يؤدي الأمر الى فوضى في اشتقاق اسم الآلة على هذه الصيغة، كما توقف إزاء اشتقاقه من الأسماء الجامدة كالمملحة والجمرة خشية الفوضى في الاشتقاق(٢٤)، وهذا الوزن من الأبنية التي اقترح الأستاذ محمد بهجة الأثري بالبحث الذي عرضه على مؤتمر المجمع في دورته الثامنة والعشرين، لاستعماله كوزن من أوزان اسم الآلة؛ لأنه من الأوزان التي اعتنى بها العلماء بعد الأوزان الثلاثة المعروفة، إذ ذكر أمثلة جاءت على هذه الصغية بكلمات كثيرة منها: سنان، شطاف، حلاب، سراد، سنان، معتمدًا على ما ورد عن بعض العلماء بقياسيتها، فهذا الشيباني قال في وزن فِعَال:«والإراث ما أثقبت به النار، والمضرمة: ما اقتبست به نارًا، وهو المقباس»(٢٥)، وجاء أيضًا الإراث: النار وما تورث به أيضًا(٢٦)، والإرثة: عود يُعد لتوريث النار، وقيل: أرثة وأريثة؛ فالكلمة من الأصل اللغوي الهمزة والراء والثاء تدل على قدح نار أو شب عداوة(٢٧). لذا أقر المجمع وزن (فِعال) كوزن من أوزان اسم الآلة على وجه الاطراد والقياس؛ للأمثلة الكثيرة التي ذكرها الأستاذ محمد بهجة الأثري؛ ولكونه ورد في إشارات العلماء، فهذا أبو حيان الأندلسي قال: ويصاغ أيضًا على فِعال نحو: إراث وسراد ولا يطرد فعال في الآلة»(٢٨)، على حين نجد السيوطي يذكره مع اسم الآلة إلا أنه يجعله سماعيًا في قوله:«والمِفْعال بالكسر يحفظ ولا يقاس عليه كمُنْخُل ومُسْعُط ومُدْهُن وإراث آلة تأريث النار، أي إضرامها ومسراد ما يسرد به، أي يخرز»(٢٩).

كان الأستاذ محمد بهجة الأثري قد عاقب بين فِعال ومِفْعَل، نحو: السِنان والمِسَن: فالسنان سنان الرمح، والمسن ما يسن به أو عليه وهما مختلفان(٣٠)، على حين يرى الشيخ محمد علي النجار أن تخريج الأستاذ محمد بهجة اللغوي في أن فِعال فرع فاعل، وقد يستند فاعل الى السبب ومنه الآلة، كذلك فِعال يصح إسناده الى الآلة (٣١)، أما الدكتور إبرهيم أنيس فيرى أن الاستعمال هو ما يحكم بآلية الصيغة، فضلًا عن أن الكثرة في المثال هي التي تُجيز اعتبارها صيغة قياسية في اسم الآلة، وإلا تُعد صيغة سماعية (٣٢)، فاسم الآلة عند العلماء هو كل ما يعمل به (٣٣)، أي أن الأوائل في وضعهم أسس صياغة اسم الآلة لم يقصدوا حصر اشتقاقه بهذه الصيغ، والآلة في مذهب المناطقة واسطة بين الفاعل ومفعله في وصول أثره إليه، أما عند الصرفيين فيطلق على اسم مشتقات فعل لما يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح؛ فإنه يستعان به لما يفتح ويسمى اسم آلة، إذن اسم الآلة هو ما صنع من فعل لآليته ، أي لآلية ذلك الفعل، والفرق بينه وبين الوصف المشتق يجيء في لفظ الوصف (٣٤)، وهذا رأي يعتد به ونرى أنه يواكب التطور في استعمال اسم الآلة.

من ثم قرر المجمع استعمال (فَعّالة) كوزن لاسم الآلة في الجلسة السادسة والعشرين في دورته العشرين بقرار صحة صوغ هذا الوزن اسمًا للآلة بالقرار:» صيغة فعّال في العربية من صيغ المبالغة، واستعملت أيضًا بمعنى النسب أو صاحب الحدث، وعلى الأخص الحِرف؛ فقالوا: نجّار وخبّاز ونسّاك، ومن أسلوب العرب إسناد الفعل الى ما يلابس الفاعل: زمانه أو مكانه أو آلته، فقالوا: نهر جارٍ، ويوم صائم، وليل ساهر، وعيشة راضية، وعلى ذلك يكون استعمال صيغة فعّالة اسمًا للآلة استعمالا عربيًا صحيحًا» (٣٥) .

يرى الأستاذ محمد بهجة الأثري أن التخريج المنطقي الذي خرجه المجمع لاستعمال صيغة (فعّال)، غير

صحيح؛ لأن استعمال وزن (فعّالة) اسمًا للآلة استعمال عربي فصيح فهو من الاستعمالات العربية القديمة في اللغة بالأمثلة التي أوردها عليه في بحثه المقدم لمؤتمر المجمع آنفًا، فكل من فعّال وفعّالة من الصيغ التي اقترح باستعمالها كأوزان لاسم الآلة، فهو لم يخرجه بالتعليل المنطقي بل لأنه نص في استعماله القديم وزنًا من صميم أوزان الآلة في اللغة العربية (٣٦).

بنى المجمع قياسية استعمال (فعّالة) كوزن لاسم الآلة بناءً على اقترح الأستاذ أحمد حسن الزيات وبحث الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذ جاء في اقتراح الزيات:«يصوغ المحدثون من الثلاثي المتعدي اسم الآلة على وزن فعّالة، ولا يكاد يعدلون عنه الى وزن من الأوزان القياسية الثلاثية، فيقولون غسّالة للآلة الكهربائية التي تغسل الثياب،... وأنا اقترح أن تضاف هذه الصيغة الى الصيغ القديمة تيسيراً على الناس وتقريبًا للعامية من الفصحى» (٣٧)، أما إبراهيم مصطفى فقال:» إذن فاشتقاق صيغة فعّالة للدلالة على اسم الآلة نهج عربي صحيح لا وجه لاستنكاره ولا لرد استعماله، وقد تقدمت لجنة الأصول بقرار يحقق هذا» (٣٨)، من ثم يزيد بقوله: «إن تنوع الأعمال وكثرة الآلات جعلت الناس في مصانعهم وأعمالهم يفرقون بين الآلة والأداة، ويطلقون الآلة على الجهاز الكامل الذي يعتمد عليه في الإنتاج، وإن الأداة الجزء الصغير يكون في هذه الآلة أو يستعان به في عمل جزئي، فعندهم الجرارة آلة الحرث وتسوية الأرض والمبرد أداة، واقترح أن تكون صيغة فعّالة اسم آلة، وصيغة مفعل اسم الأداة» (٣٩).

كان الأستاذ محمد بهجة الأثري قد اقترح إضافة صيغ أخرى لاسم الآلة استقاها من دواوين العرب وخطبهم وعدم الاقتصار على الصيغ الثلاث المشهورة، فكانت الصيغ التي اقترحها أربع عشرة صيغة، وهي: فاعل، فاعلة، فعول، فعيل، فعيلة، فاعول، فعّال، فعّالة، مفعول، مفعولة، مُفعِل، مُفعّل، مُفعّلة، تبين للجنة أن معظم الصيغ التي اقترحها هي صفات تعبر عن دلالات صرفية أخرى غير اسم الآلة، وأنها أكثر شهرة وشيوعًا في تلك الدلالات الأخرى، وإن استعمالها في اسم الآلة قد يوقع في اللبس (٤٠).

من ضمن قرارات مجمع اللغة العربية بعد إضافة صيغة فعّالة، أضاف المجمع ثلاث صيغ لاسم الآلة؛ إذ سبق لنا الحديث عن صيغة (فعال)، فقد جاء القرار على النحو الآتي (٤١) :

«أولا: لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة، وما أقره المجمع قبلًا من إضافة صيغة «فعّالة».

ثانيًا: يقتضي النظر في قياسية صيغ أخرى لاسم الآلة تقدير اعتبارين: أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغة المراد قياسيتها عددًا غير قليل، وأن تكون هذه الصيغة مانوسة في العصر الحديث بين المتكلمين في الدلالة على اسم الآلة، وتطبيقًا لهذا يضاف الى الصيغ المقيسة لاسم الآلة ما يأتي:

١– فِعّال مثل إرثاث، وهي التي قال بعض القدماء بقياسها

٢– فاعلَة: مثل ساقية.

٣– فاعول، مثل ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ».

يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن صيغة (فاعلة) مونث اسم فاعل؛ إذ لا بأس في اتخاذ صيغة قياسية في اسم الآلة لكثرة الأمثلة الواردة عنها في التعبير عن اسم الآلة، فهو يتفق ومذهب الأستاذ محمد بهجة الأثري، ويرفض افتراض الأمثلة أصلًا قديمًا ما لم يكن يعبر عن الآلية؛ لأن العبرة بما صارت إليه لا بما كانت عليه؛ وهذا ما ينبغي النظر فيه عند استعمال اسم الآلة، واشتهرت أمثلة في نصوص اللغة للتعبير بصيغة فاعلة عن الآلية؛ لأنه من العسير خلع هذه الدلالة عنها(٤٢)، كان الشيخ محمد علي النجار قد اعترض على قياسية هذه الصيغة في اسم الآلة، لأنها في الأصل وصف غلبت عليه الاسمية من ثم لحق بعضها تاء النقل من الوصفية الى الاسمية؛ فجاءت على فاعلة وإن منها ما هو أداة محض لا يظهر فيه العلاج كالجامعة، التي هي الغل؛ لأنها تجمع اليدين الى العنق(٤٣).

جاء عن علماء العربية، الجامعة هي الغل أو القيد(٤٤)، أما ابن سيده فقال: هي ما يحبس به(٤٥)، وعند

نشوان هي على فاعلة بالهاء وفتح الفاء من الأغلال(٤٦)، أقر المجمع آلية الجامعة لما كان يسمى في عهد الأتراك بالكلبجة(٤٧)، والأغلال نوع من أنواع الآلة التي تستعمل للتقييد.

على حين أن صيغة (فاعول) التي أقر آليتها المجمع بعدما عرض أمثلتها الأستاذ محمد بهجة الأثري، ووافقه فيها الدكتور إبراهيم أنيس؛ لأنه يرى أنها صيغة لم تشتهر من ثم لا يُخشى معها اللبس، فضلًا عن ورود أمثلتها في النصوص العربية القديمة مما يشجع استعمالها كصيغة لاسم الآلة (٤٨) ، أما الشيخ محمد علي النجار فاعترض على قياسيتها كصيغة لاسم الآلة؛ لأنه يرى أن الكلمات التي وردت على هذا الوزن منها ما أصله للمبالغة، كالناعور يحتاج الى الرحى كأنه يسمى بذلك لنعيره وصوته، والطاحونة وذكر الطاحون وقال إننا لم نقف عليه(٤٩).

بعد البحث في مصادر العربية وجدنا في العين أنه الطحانة التي تدور في الماء(٥٠)، وعند الجوهري الطاحونة هي الرحى(٥١)، أما أبو هلال العسكري فالطاحونة عنده هي بيت الرحى(٥٢)، أما ما ورد عن المطرزي فهو وصف دقيق على أن الطاحونة اسم آلة، إذ قال:«الطاحونة والطحانة الرحى التي يديرها الماء، والطحانة ما تديره الدابة، والطاحونة ما يديره الماء ودلوها ما يجعل فيه الحب»(٥٣). إذن هي آلة الطحن، وما يؤكد آليتها ما ورد عن ابن حجة الأموي:«وكم دار بقمحها خيفة من طاحون فلم يسلم فصدقت المثل بأن القمح يدور ويجيء الى الطاحون»(٥٤)، هذا إن دل على شيء دل على سعة استقراء الأستاذ محمد بهجة الأثري وقلة استقراء الشيخ محمد علي النجار، أما عن الناعور فجاء عن الثعالبي:«إذا كان على ظهر الأرض يسقى بغير آلية من دالية او دولاب أو ناعور ..»(٥٥)، وجاء أيضًا:«السيح: ما على ظهر الأرض من الماء يسقى من غير آلة من دولاب أو دالية أو غرافة أو زرنوق أو ناعور أو منجون وهذه الآلات معروفة تسقى بها الأرضون العالية» (٥٦)، ويرى الجواليقي أن الناعور كلمة ليست بعربية، وإنما دولاب يديره الماء(٥٧)، الناعور عند المتأخرين بضم العين آلة لرفع الماء من الآبار والأنهار تسيرها الدواب(٥٨).

نلاحظ صحة قرار مجمع اللغة العربية بآلية الصيغ(فِعال، وفاعلة، وفاعول) بعد استقراء الأستاذ محمد بهجة الأثري، فعلى الرغم من تعدد الآراء وما نقل عن العلماء القدماء، وهذا الثراء الصرفي وكثرة المصادر العربية عن اسم الآلة؛ وما تناقله المحدثون في اسم الآلة كالأستاذ محمد بهجة الأثري، والشيخ محمد علي النجار، والدكتور إبراهيم أنيس، فضلًا عن الأستاذ إبراهيم مصطفى والأستاذ أحمد حسن الزيات، ومعجم الرصافي الموسوم بالآلة والأداة وما يتبعها من الملابس والمرافق والهنات، الذي كان عبارة عن معجم عن الآلات والأدوات، فالمعيار الذي اعتمده المجمع في قراراته: هو آراء العلماء في قياسية صيغة فعال، وشيوع استعمال صيغة فعّالة وكثرة تداولها مما أجاز لهم فرض قياسيتها، على حين أن صيغة فاعول صيغة لا يخشى معها اللبس؛ إذ لم تشتهر بدلالة أخرى، وورد ما تقدم ذكره من صيغ في النصوص العربية القديمة ودواوينها البحث في قرار صوغ فَعِيل للدلالة على المشاركة :

كان الدكتور مصطفى جواد قد قدم بحثًا في مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية، حوى على جملة اقتراحات، ودعا في إحداها صوغ وزن (فَعِيل) من الفعل الرباعي (فاعَل يُفاعِل)، أو قياسه وترشيحه للاسمية في ميدان المصطلحات العلمية الجديدة من الأفعال التي تقبل الاشتراك والمنافسة والمغالبة والمضادة والمساواة والمقابلة(٥٩).

طرح عِدَّة أمثل نذكر منها: الأَكِيل التي تعني المؤاكلة من آكله يؤاكله، والوَكِيل والجليس من جالسه، والحسيب من حاسبه، والحفيظ من حافظه، والخليط من خالطه الى آخر ما ذكره من أمثلة، من ثم ذكر أن لعلماء اللغة والصرف إشارات متفرقة الى معاني وزن(فَعِيل)، إلا أنهم لم يمثلوا لها كما مثل هو ولا جمعوا كما جمع، فغاية اقتراحه هي صوغ وزن (فَعِيل) عند الحاجة إليه من الأفعال التي تقبل الاشتراك والمنافسة والمغالبة والمضادة والمساواة والمقابلة (٦٠) .

عند العودة الى مصادر العربية للبحث عما استند إليه الدكتور مصطفى جواد في اقتراحه المذكور آنفًا، وجدنا كلمة الأكيل والشريب في قول لأبي تمام يمدح فيه أبا سعيد محمد بن يوسف الثغري (٦١) :

في مَكَرٍّ للرَّوع كُنت أكيلًا للمنايا في ظِلِّه وشَريبا

الأكيل هنا في وزن (فَعِيل) بمعنى فاعل، أي بمعنى آكِل، «من حيث كان الممدوح غالبًا ظافرًا، إذ لو كان بمعنى مفاعل لكان الممدوح غالبًا مرة ومغلوبًا مرة وظافر مرة ومظفور به مرة، فلم يستقم فيه المدح» (٦٢) ، فجاء الأكيل من الفعل الرباعي(آكل يؤاكل)، أي من (فاعَل يُفاعِل)، والأمر ينطبق على شريب.

قال سيبويه فيما جاء من الكلمات على وزن (فَعِيل):«الجَلِيس والعَدِيل والصَّجِيع والكَمِيع والخَلِيط والنَّزِيع، فأصل هذا كله العديل، ألا ترى أنك تقول من هذا كله فاعَلته»(٦٣)، أما ابن السراج فيرى أن (فَعِيل) تأتي بمعنى العديل؛ لأن فِعْلَة فاعَلته(٦٤)، على حين الخَلِيط عند السيرافي هم الجيران الذين يخالطون القوم في الموضع الذي هم نزول فيه، أي يشاركون القوم في الموضع(٦٥)، فالخليط هو المخالط والمعاشر، كالجليس بمعنى المجالس، والنديم بمعنى المنادم أي المشارك في المخالطة والمجالسة والمنادمة بكثرة ومبالغة(٦٦).

أما ابن السكيت فقال:»يقال: نادمت الرجل نداما ومنادمة وهو نديمي،... وقال: وقد يكون النديم المصاحب، والمجالس على غير الشراب»(٦٧)، ويرى ابن دريد في النديم والندمان واحد، وهو الذي ينادمك على الخمر، بمعنى يشاركك عليها(٦٨)، وقال في جليس الرجل: الذي يجالسه بمعنى يشاركه في المجالسة؛ فهو المنادم(٦٩)، النديم الشريب الذي ينادم الرجل ويشاركه(٧٠).

أما نشوان فقال:«إن اشتقاق النديم من الندم؛ لأن الشريكين يكون من أحدهما بعض ما يندم عليه»(٧١)، وعند ابن الأثير:» النديم الذي يرافقك ويشاركك»(٧٢)، والأجير عند المطرزي:«هو مثل الجليس والنديم في أنه فعيل بمعنى فَاعَل»، أي بمعنى المشارك (٧٣) ، وهي لغة فعالة أي مشاركة من أجر يأجر، ومن بابي: طلب وضرب اسم للأجرة وهي ما يعطى للأجير(٧٤).

ورد في قوله تعالى:﴿ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى بالله حسيباً﴾ [النساء:٦]، أي أن يكون الحسيب لك بمعنى المحاسب كقولنا: الشريب بمعنى المشارب (٧٥) ، وورد في وقوله تعالى:﴿وكفى بنفسكَ اليوم عليك حسيبًا﴾ [الإسراء:١٤]، يجوز تأويل النفس بالشخص، فإذا قرأها الحسن قال: يا ابن آدم، أنصفك والله من جعلك حسيب نفسك، أي تحاسبها(٧٦)، عند بعضهم في الحسيب مسائل أهمها ما تعنينا بالبحث هنا أنها بمعنى المحاسب على العمل، كالأكيل والشريب والجليس بمعنى المؤاكل والمشارب والمجال؛ فالمعنى هنا يدل على محاسبتكم على أعمالكم(٧٧).

يرى أبو حيان الأندلسي أن الحسيب حَاسِبًا من الحساب، أو مُحْسِبًا من الإحساب، وفعيل للمبالغة بمعنى مُفْعِل، للدلالة على المشاركة في المحاسبة من الرب الى العبد، وابن عاشور يرى متفقًا مع من تقدم من العلماء أن الحسيب في وزن (فَعِيل) بمعنى فاعل مما دلّ على المحاسبة والمشاركة(٧٨).

كل ما تقدم ذكره يدلُّ على سعة قراءة الدكتور مصطفى جواد واطلاعه على وزن (فَعِيل) ودلالاته في الاستعمال، فضلًا عن مجيئه بمعنى فَاعَل للدلالة على المشاركة، فهذا مظهر من مظاهر الثراء الصرفي مما دعا الدكتور إبراهيم مدكور الى الإشادة بجهود الدكتور مصطفى جواد في اقتراحاته العلمية القيمة التي قدّمها الى مؤتمر مجمع اللغة العربية، ومن ضمنها اقتراح صوغ (فَعِيل) للدلالة على المشاركة، فهو يرى أن الفتوى اللغوية كالفتوى الشرعية، لا تصدر إلا بعد بحث وتحر من العاملين في المجمع؛ لذا اقترح إحالة البث الى لجنة الأصول للموافقة على الاقتراحات(٧٩).

ولما راجعت لجنة الأصول الاقتراحات، لاحظت أن بعض الأمثلة التي استشهد بها مأخوذة من (فَاعَل)، وربما ساغ للباحثين العلميين أن يستعملوا وزن(فَعِيل) ليكون أيسر اصطلاحًا من المفاعل، وإن كان الأخير شاع في الاستعمال كقولهم: المفاعل الذري، والمعامل الرياضي(٨٠)، لذا انتهت اللجنة الى القرار الآتي:

« يصاغ «فَعِيل» بفتح الفاء وكسر العين لمعنى المبالغة أو الصفة المشبهة، كما يدلّ على المشاركة، وعلى ذلك يجوز صوغ «فَعِيل» للدلالة على الاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك، وقد سمع من أمثلته في فصيح العربية ما يجيز القياس عليه»(٨١).

البحث في قرار الأفعال بصيغة تَمْفْعَل قديمة وحديثة:

كان الشيخ عبد القادر المغربي يرى أن صيغة (تَمْفْعَل) من أمثلة توهم أصالة الميم، إذ إن توهم أصالة الحرف ظهر عند أهل اللسان وفرسان البيان، إذ يعدّ اجتذاب الطبع سرًا من أسرار تكوّن العربية، وعامل من عوامل نموها، إذ قالوا : تَمَشْيَخ فلان، أي صار شيخًا، وهذه الصيغة مصدر أو جمع، من ثم اعترض على ميم (مشايخ) التي يرى أنها هي التي أوقعتهم في هذا التوهم؛ لأن لفظة (مشايخ) أكثر دورانًا على الألسنة واستعمالًا في الحديث للدلالة على رؤساء الدين، باعتبار أنهم طائفة ممتازة في عملها وفضلها وتقاليدها الخاصة بها(٨٢).

كما يرى أن توهمهم أصالة الحرف لا مستند له في اللغة على حدّ ما يفعله الفقهاء؛ فإنهم لا يعولون على اجتهاد لا مستند له من الشرع، فيرى توهم أصالة الحرف خروجًا على القياس ويسميه الشذوذ، وهي التسمية التي اصطلح عليها النحاة في كلّ ما يخرج عن القاعدة ويخالف القياس (٨٣)، وللتوهم عنده أثرين إذ ينبغي أن يجعلهما في قياسين، الأول: توهم أصالة الحرف الزائد، والثاني: توهم الحرف المحمول، أما صيغة (تَمْفْعَل) التي دعا الى توهم أصالة الحرف المحمول فيها مرفوضة؛ لأنه من أوزان الفعل المرفوضة عند أكثر النحاة الذين وجدوا فيه الشذوذ(٨٤).

أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد أيّد توهم أصالة الحرف في صيغة (تَمْفْعَل)؛ لأنه يرى ميل الناس اليوم الى مثل هذا الاشتقاق؛ لأنه جرى على ألسنتهم كما سيأتي، ومازال يستعمل في اللغة المعاصرة؛ فهو يقبل قياسية ما يشاع وما تطمئن إليه وتأنس به وما يوافق التطور، ولاسيّما إننا قد ورثنا عن العرب ما يسمى بالحس اللغوي (٨٥) ، على حين رفض الشيخ محمد علي النجار توهم الميمات في قولهم: تمشيخ وتمنطق وتمسكن؛ لأنه يرى أن صيغة تمفعل من الأوزان المرفوضة في أوزان الفعل؛ لأنها وردت عن اللحياني الذي يرى أن نوادره لا يثق فيها أبو علي الفارسي ، وهو أستاذ ابن جني الذي يُعد أول من سجل هذه الصيغة من العلماء كما سيأتي لاحقًا(٨٦).

قررت لجنة الأصول بعدما وافق المؤتمر في جلسته الحادية عشرة في الدورة الرابعة عشرة سنة ١٩٦٥، على توهم أصالة الحرف في بعض الكلمات، إذ جاء في تلخيص أعمال المؤتمر:«الموافقة على جواز توهم أصالة الحروف في بعض الكلمات العربية» (٨٧)، من ثم طالب الشيخ المغربي في الدورة الخامسة عشرة من مؤتمر مجمع اللغة العربية في الجلسات(١٢، ١٣، ١٤)، «اتخاذ توهم الأصالة قاعدة في الاشتقاق»، وبعد أن استمعت اللجنة الى مذكرتي الدكتور إبراهيم أنيس والشيخ محمد علي النجار التي مر ذكرهما، وبعد النظر في بحث الشيخ المغربي أقرت لجنة الأصول القرار الآتي: «رأت اللجنة في ضوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم هو ضرب من قاعدة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول، مما يستعمله المحدثون، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة»(٨٨).

لما امتازت العربية عن بقية أخواتها الساميات بكثرة التفنن في صيغ الأفعال، فضلًا عن التنوع فيها، فالمعروف أن صيغ الأفعال عند سيبويه تصل الى اثنتي عشرة صيغة مما جرى على الثلاثي ومزيداته، أفعل، فعّل، فاعل، تفعّل، تفاعل، افتعل، انفعل، افعلّ، استفعل، افعوّل،افعوعل، افعالّ، من ثم استدرك النحاة عليه سبع صيغ وهي(٨٩):

افّعل مثالها: ادّبج بمعنى لبس الديباج، وافعّلى مثالها اجّأوى الفرس؛ إذا علته كدرةعند النظر فيما ورد عن علماء العربية في الصيغتين نجد السيوطي يُخطئ الصيغتين ويرى أن ادّبج على افعل، واجّأوى على صيغة افعلل(٩٠)، يؤيد مذهب السيوطي من المحدثين شوقي ضيف، وهاشم طه شلاش فالأخير يرى في ادّبج على افّعل وأن التاء فيها قلبت دالًا وادغمت الدالان بدال مشددة(٩١).

وصيغة افعيّل مثالها اهبيّخ الرجل بمعنى تبختر، وصيغة اقْعَوْعَل ومثالها اعْشَوْشَب البعير بمعنى أسرع، وصيغة افَوْنْعَل مثالها اخَوَنْصَل الطائر بمعنى أخرج حوصلة، قال السيوطي أنه من الأوزان التي أغفلها سيبويه(٩٢)، ويذكر الدكتور هاشم طه شلاش أنها صيغة ملحق بقولهم اخَرَنْجَم، على افْعَنْلَل التي مثالها امْسَحَنْكَك(٩٣)، وصيغة افْعَنْلَى ومثالها اسْتَلْقَى الرجل بمعنى نام على ظهره.

قال الدكتور شوقي ضيف أنه لفت انتباهه أن النحاة الذين استدركوا هذه الأفعال على سيبويه لم يذكروا لكلّ منها أكثر من مثال واحد في اللغة، فضلًا عن أن الأمثلة التي ذكروها من النادر وشديد الغرابة، ولعل ذلك في رأيه ما جعل سيبويه يهملها، إذ كان الأَوْلى باللغويين والنحاة أن يستدركوا صيغة تَمَفْعَل عليه، إذ ساق لها ابن جني ومن تبعه بعض الأمثلة(٩٤).

عند العودة الى مصادر العربية وما ورد عن علمائها في صيغة تَمَفْعَل، نجد أن سيبويه قال فيها: «وقد جاء تمفعل وهو قليل؛ قالوا: تمسكن وتمدرع»(٩٥)، فهي عنده من الحروف الزوائد التي صارت بمنزلة ما هو من الحرف نفسه، أي أن تجعل الميم في تمسكن من أصل الفعل(٩٦).

أما ابن السراج فقال في ذكر «ما بنت العرب من الأفعال من بنات الثلاثة (تمفعل) وقد جاء حرفان شاذان لا يقاس عليهما، قالوا: تمدرع من المدرعة، يتمدرع تمدرعًا، وأكثرهم: تدرع يتدرع تدرعًا وهو القياس وأكثرهما وأجودهما، وقالوا: تمسكن يتمسكن تمسكنًا للمسكين وأكثرهم يقول: تسكن يتسكن تسكنًا، وهو أجودهما وهو القياس، وقال: تمندل بالمنديل يتمندل تمندلًا، إذا مسح يده بالمنديل وأكثرهم يقول: تندل يتندل تندلًا، وهو أجودهما؛ فذلك اثنا عشر بناءً»(٩٧)، فهو يرى قلة هذه الصيغة في الكلام، وتمسكن مثل تمدرع صيغة شاذة(٩٨)، وعند سيبويه الميم أصلية في تَمَفْعَل(٩٩)، أما ابن خالويه فرفضها في قوله:» ليس في كلام العرب: تمفعل الرجل إنما هو تفعّل إلا تمدرع لبس المدرعة، تمسكن صار مسكينًا، وتمندل بالمنديل، وتمغفر وتمعثر من المغافير والمغاثير وتمنطق»(١٠٠).

أما الأمثلة التي احتج لها ابن جني هي: تمسكن وتمدرع وتمنطق وتمندل وتمخرق وتمسلم» فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق، وكلّ ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه، ألا ترى إذا قالوا: تدرع وتسكن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم، أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة»، من ثم يرى أن «حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول»(١٠١)، من ثم ينسب للسابقين من النحاة أنهم ألحقوها بالأربعة وعندهم هي شاذة(١٠٢)، بمعنى أن تمدرع من الرباعي تدرع، وتمسكن من الثلاثي سكن.

يُعدّ ابن جني أول من سجل صيغة (تَمَفْعَل) بما ذكره من أمثلة، فضلًا عما قدمه لها من احتجاجات، إذ جعل في الاحتجاج الأول شقين: يتمثل أحدهما بأن العرب لجأت لهذه الصيغة للتفرقة بين دلالتين، دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المشتق منها وما زيد معها من الميم، فهو يوضح ذلك في الفعلين(تمدرع وتمسكن)، فالمجرد منهما: تدرع وسكن، ودلالة المجرد منها تغاير دلالة المزيد، فتدرع لبس درع الحرب، وتمدرع: لبس مدرعة أو قميصًا من الصوف، أما سكن فهو من السكون ضد الحركة، وتمسكن من المسكنة، أي الفقر من ثم يذكر بعض الأمثلة عن صيغة (تمفعل)(١٠٣)، ويستمر بالاحتجاج الثاني لهذه الصيغة بقوله:» إن للحرف الزائد في الكلمة عند العرب كحرف الميم في هذه الصيغة ما للحرف الأصلي من حرمة في الاشتقاق، فالعرب تستعمل هذه الصيغ عندما تريد التعبير عن دلالات جديدة بجانب دلالات الكلمات المجردة، مما يجعل الحرف الزائد يأخذ حكم الحروف الأصلية»(١٠٤).

على الرغم من رفض العلماء لهذا الوزن ووصفهم له بالشذوذ، عدّه مجمع اللغة العربية وزنًا صحيحًا؛ لأنه جرى على ألسنة العرب، فضلًا عن احتجاج ابن جني له في قوله المذكور آنفًا، ووجدوا له نظائر في لغة القدماء، وشيوعه في لغة المعاصرين، ولما صرح مجمع اللغة العربية بأن توهم أصالة الحرف الزائد ظاهرة لغوية قديمة، سوغ قبول نظائر الأفعال التي وردت عن العرب، وعن علماء العربية مما استعمله المحدثون؛ حرفان

لأنها اشتهرت ودعت الحاجة إليها(١٠٥).

إذن كثرة الترجيحات والتأويلات في كتب أهل اللغة ولاسيّما الصرفيين منهم، وما تناقل عنهم بين قبول ورفض لصيغة (تَمَفْعَل)، والأمثلة التي تناقلتها المصادر، وللدليل المنقول الذي أثر عن ابن جني يرجح قوة قياس صيغة (تَمَفْعَل)؛ لشيوعها في الاستعمال المعاصر.

فبعد أن استعرضت لجنة الأصول آراء فقهاء العربية، فيما ورد من صيغ على وزن (تَمَفْعَل) باستبقاء الحرف الزائد عند الاشتقاق، انتهت اللجنة الى القرار الآتي:

« تدعو الحاجة الى اشتقاق صيغ على وزن (تَمَفْعَل) من كلمات مزيد فيها الميم على حسبان الميم أصلية مثل: (تمحور، تمركز، تمفصل)، وعلى الرغم من أن ذلك لا يجري على قاعدة العربية التي تلزم بالرجوع الى الفعل المجرد للصوغ منه، فقد ورد في مسموع العربية ما روعي فيه استبقاء الحرف الزائد وبخاصة الميم عند الاشتقاق كما في:(تمسكن– تمندل– تمفصل)، وقد علل فقهاء العربية ذلك بأن فيه استبقاء للمعنى، وصيانة له من الاشتراك، يضاف الى هذا أن المجمع قد اتخذ من قبل قرارين بالإجازة؛ باعتبار توهم الحرف الزائد أصليًا وطوعًا لذلك لا ترى اللجنة بأسًا في إجازة ما يشيع في التعبير العلمي من هذا القبيل»(١٠٦).

البحث في قرار: تقارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي:

في عرف اللغويين القدماء يُعدُّ المضعف والمضاعف بمعنى واحد، فهذا سيبويه قال فيه في باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه:«والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، نحو ذلك: رددت، ووددت...»(١٠٧)، وهذا يعني أن مضعف الثلاثي هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مثل: ردّ ، ودّ، أما مضعف الرباعي فهو ما كان فاؤه ولامه من جنس، وعينه ولامه من جنس مثل: عسعس، كبكب(١٠٨).

إذن المضعف هو الذي يقع في تركيبه حرفان متماثلان، أُدغم أحدهما في الآخر (١٠٩) .

لما كان التضعيف يثقل على ألسنة العرب، واختلاف الحروف عندهم أحق من أن يكون من موضوع واحد؛ لأنه يثقل عليهم استعمال ألسنتهم في موضع واحد، من ثم يعودوا إليه، فلما صار في ذلك تعب عليهم، أدغموا لتكون رفعة واحدة وفي ذلك خفة على ألسنتهم، فما كانت عينه ولامه من جنس واحد تحركت اللام منه، وأسكنوا العين وألزموه الإدغام(١١٠).

ولما عرف عن العرب أنهم يشتقون بعض الكلام من بعض، عُزي الى سيبويه ومن تبعه توثيق العلاقة بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي؛ فالمجرد هو ما تكرر فيه الحرفان على (فَعْفَل) كرَبْرَب، و(فِعْفِل) كسِمْسِم، و(فُعْفُل) كبُلْبُل، والمشهور أن وزن هذه الأفعال (فَعْلَل، وفِعْلل، وفُعلل) عند البصريين، أما سيبويه ومن تبعه يرى أن وزن (رَبْرَب) هو (فعَل)، أي أصله(رَبَب)؛ فأبدلوا الوسط من جنس الأول فصار (ربرب)، على حين يعزى الى الخليل ومن تبعه من البصريين والكوفيين أن وزنه (فَعْفَل)؛ وهو قول لقطرب والزجاج وابن كيسان(١١١)..

إن ما عُزي لسيبويه ومن تبعه يوثق العلاقة بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي(١١٢).، أما الفراء وجماعة معه فقالوا:» وزنة (فَعْفَع) مما تكرر فاؤه وعينه»، وعُزي ذلك للخليل أيضًا(١١٣).، وذكر ما تقدم السيوطي بقوله:» فإن تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها نحو: بَسْمَلَ، وقُمْقُم، وفلفل، وزَلْزَل؛ فالكلّ أصول هذا مذهب البصريين؛ لأنه إن جعل كلّ من المثلين زائدًا أدى الى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى الى بناء الملفوظ؛ إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة (عفعل)، وعلى زيادة الثاني (فعلل)، وعلى زيادة الثالث (فعفل) وكلها مفقود» (١١٤). ، على حين ذهب الكوفيون الى أن هذا الباب ثلاثي الأصل: (فَعَل)؛ فاستثقلوا التضعيف وحالوا بين المضاعفين بحرف من مثل الأول، أي فاء الفعل(١١٥).

هذا يؤكد اختلاف القدماء في الرباعي المضاعف، فالمشهور عند البصريين أنه وزن (فَعْلَل)، ولكنه عند الخليل على وزن (فَعْفَع) بتكرير فائه وعينه، وهذا يخالف ما نصّ عليه في مقدمة العين، ويخالف ما أثر عنه

من أنه على وزن (فعفل)، وعُزي للفراء والزجاج أن الرباعي المضاعف على وزن (فعفع)(١١٦).

كان الدكتور أمين أحمد عضو المجمع قد قدم مقترحًا على مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته الثامنة والخمسين في الجلسة الخامسة؛ بإضافة كلمة عن مضعف الثلاثي ونقله الى مضعف الرباعي في متن اللغة، فبعد عودته الى القاموس المحيط وجد أن عددًا كبيرًا من مضعف الثلاثي انتقل الى مضعف الرباعي، أحيانًا بالمعنى نفسه وأحيانًا بمعنى آخر، من ثم يسرد عددًا مما أحصاه من مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي، ويذكر سبب بحثه هذا أنه كان هنالك سؤلًا عن كلمة ابتكرها أحد المترجمين المتمكنين من اللغة العربية، وهي كلمة (الخصخصة) بمعنى تحويل القطاع العام الى قطاع خاص، فهي من الأمثلة الكثيرة التي وردت في العربية من نقل المضعف الثلاثي الى المضعف الرباعي، إذ إنها لا تزيد على أنها من جعل مضعف الثلاثي (خصّ) من مضعف الرباعي (خصخص)(١١٧).

لما عرفت العربية في بنيتها نوعين من الأفعال متصلين اتصالًا وثيقًا، أحدهما يطلق عليه (المضعف) مثل: مدّ–شدّ–عجّ، ما تكون عينه ولامه من جنس واحد، والآخر هو المضاعف(زلزل–وسوس–جرجر)، وهو ما تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، مما يتضح أن مبنية الأول ثلاثية ومبنية الثاني رباعية(١١٨).

ورد عن الصرفيين أن كلّ من الفعلين في بابه مجردًا، بمعنى أنه جذر مستقل عن نظيره من مادته، أما الجوهري فأكد العلاقة بين الفعلين، إذ يرى أن المضعف أصل المضاعف، فهو يذكر مادة الثلاثي حتى غير المستعملة، من ثم يرد في تعريفها ما استعمل من الرباعي، يرى أنهم في (سغسغ) أبدلوا من الغين الوسطى سينًا، فتحول الفعل من (سغّ) الى (سغسغ)، على أساس المخالفة لما استثقل تتابع ثلاثة أصوات من جنس واحد عَدل عن أحدهما بإبداله من جنس الصوت الرابع الذي هو فاء الكلمة(١١٩)، وهذا ما لم يرُقْ للصرفيين أن يفصلوا بين البنيتين، ويعدّوهما مجردتين(١٢٠)، ويرى الدكتور أمين أحمد موقفًا ثالثًا فيما أورده عن الزبيدي في تاج العروس عند ذكره الثلاثي المستعمل، ويذكر ما يتعلق بالرباعي عند تعريفه، ويعدّ الرباعي مادة مستقلة حين لا يكون الثلاثي مستعملًا (١٢١) .

يرى أحد الباحثين المحدثين أن جملة القول فيما ورد عن علماء العربية في المضعف والمضاعف (١٢٢):

– إنه ثنائي، وزنه (فَعْفَع).

– وإنه ثلاثي؛ وزنه (فعّل) أو (فَعْفَل).

– إنه رباعي، وزنه (فَعْلَل).

قدم الدكتور أمين أحمد إحصاء للمضعف الثلاثي ومضعف الرباعي من القاموس المحيط بأن: ما جاء مشتركًا بين الصيغتين(٣٦٠) ستون وثلاثمئة مادة، وما انفرد به مضعف الثلاثي جاء في(١٤٣) ثلاث وأربعين ومئة مادة، أما ما انفرد به مضعف الرباعي (٦٥) خمس وستين مادة، وبلغ مجموع هذه الأنواع الثلاثة (٥٦٨) ثماني وستون وخمسمئة مادة، والمشترك بنسبة مئوية قدرها(٦٣,٤٪)، أما ما انفرد به مضعف الرباعي بنسبة مئوية قدرها(١١,٢٪)(١٢٣).

اعتمد في فكرته على ما نقل عن ابن جني في باب من غلبة الفروع على الأصول بقوله:» ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقصورهم آمنين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغالفه، ... أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوًا مما اعتقدوا في أمثاله لاسيّما والقياس إليه مصغ وله قابل، وعنه غير متثاقل»(١٢٤)، ففي التراث اللغوي الذي اعتمده الدكتور أمين أحمد عن حديث ابن دريد عن الإماتة لبعض الصيغ، ومن جاء بعده ممن يحيون ما أُميت؛ للاعتماد عليه في تنمية اللغة(١٢٥).

في كلّ ما تقدم إثراء فيما طرحه الدكتور أمين أحمد من آراء للقدماء، فضلًا عن المادة اللغوية التي قدمها

في إحصاء المضعف الثلاثي والمضعف الرباعي من القاموس المحيط، ونظرًا الى ما يقارب من ثلثي هاتين الصيغتين قد جاء مشتركًا بينهما، اقترح تحويل ما انفردت به إحدى هاتين الصيغتين الى الصيغة الأخرى قياسًا على الكثرة الواردة منها(١٢٦).

بعد اطلاع لجنة الأصول على هذا الاقتراح، وتدارس تقارض الصيغ بين الصيغتين، أي بمعنى تحول كلّ منهما الى الأخرى مما لم يرد عن العرب اشتراكه منهما، فتحول ما انفرد به مضعف الثلاثي الى مضعف الرباعي، مما يثري اللغة بالمقررات حتى انتهت الى القرار الآتي:

ترى اللجنة(١٢٧):

«إن تقارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي يعني تحويل ما انفرد به مضعف الثلاثي الى مضعف الرباعي، وتحويل ما انفرد به مضعف الرباعي الى مضعف الثلاثي.

ويعدّ هذا تطبيقًا لقرار المجمع بتكملة المادة اللغوية؛ إذ ورد بعضها ولم يرد بعضها».

البحث في قرار: جواز صوغ اسم الفاعل(على وزن فاعِل من الثلاثي اللازم مضموم العين أو مكسورها): عبر علماء العربية من الصرفيين عن خروج الصفة المشبهة بمعنى الحدوث؛ لأن وضعها الثبوت فإن قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل؛ فيقال في حَسُن: حَاسِن، إذ جاء في قول الله تعالى:﴿ضائق به صدرك﴾[هود:١٢]، وهذا مطرد في كلّ صفة مشبهة(١٢٨).

فهو عدل الى ضائق من ضيق؛ ليدلّ على أن الضيق في حال غير ثابت، ومثاله قوله تعالى:﴿إنهم كانوا قوماً عمين﴾[الأعراف:٦٤]؛ ليدل على عارض في الحال غير ثابت، فهو كقولهم: زيد سيد جواد؛ تريد أن السيادة والجواد صفتان ثابتتان فيه، أما إذا أردت الحدوث فقلت: سائد وجائد(١٢٩)؛ لذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة، وإذا قصد بالصفة الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل، كقول الأشجع الأسلمي:

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

فالشاهد فيه (فارح)؛ إذ حول الصفة فَرِح الى فارِح، صيغة اسم الفاعل؛ لإفادة معنى الحدوث(١٣٠).

كان قد عُرض على لجنة الأصول في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين لمجمع اللغة العربية وفي الجلسة الثلاثين من جلسات الدورة نفسها، البيان الخاص باستعمال الكتّاب المحدثين كلمة (داكِن، وعاطِر)؛ إذ تُثار الشبهة في صحة هذا الصوغ، على أن الفعل لازم من باب (فعِل) المكسور العين، أو (فعُل) مضمومها، والصفة منهما لا تكون على فاعل، احتج الأستاذ عباس حسن لصحة هذا الصوغ؛ بأن الصرفيين كانوا يجيزون أن يقال: حاسِن؛ إذا أُريد بالصفة الحدوث، وقدم أدلة على صوغ فاعل بذكره لآراء علماء الصرف مما يثبت جواز استعمال اسم الفاعل من الصفة بقصد الحدوث(١٣١).

نجد الأستاذ عباس حسن قد اعتمد على مصادر علماء الصرف فيما ذهب إليه، فعند العودة الى التصريح نجد الأزهري قائلًا في باب كيفية أبنية أسماء الفاعل بأن الصفات المشبهة بما يأتي وصف الفاعل من مضارع الفعل الثلاثي المجرد على وزن (فاعل) بكسر العين بعد ألف زائدة بعد الفاء في (فَعَل) مفتوح العين من المتعدي واللازم، ويقل في (فَعِل) مكسور العين القاصر نحو: سَلِم فهو سالِم، وفي (فَعُل) بضم العين نحو: فَرُه فهو فارِه؛ ولما كان قياس الوصف من (فَعِل) مكسور العين اللازم على (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض نحو: فَرِح وأَشِر، وأَفْعل في اللون والخلق، فمن اللون قولهم أَخْضر ومن الخلقة قولهم: أَعْور، وفَعْلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دلّ على الامتلاء وحرارة الباطن، فمن الامتلاء شَبْعان، ومن حرارة البطن: عَطْشان، أما قياس الوصف من (فَعُل) مضموم العين فهو (فَعِيل) كَظَرِيف، ودون هذه الصيغة (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو: شَهْم، ودون الصيغتين صيغة (أَفْعل) كأَخْطب، و(فَعَل) بفتحتين كبَطَل، و(فَعال) بفتح الفاء كجَبان، و(فُعال) بضم الفاء كشُجاع، و(فُعْل) بضمتين كجُنُب، و(فِعْل) بكسر الفاء كعِفْر: الشجاع الماكر، من ثم يستغنون عن صيغة فاعل من (فَعَل) بالفتح، فيتركون القياس المطرد

ويستعملون غيره: كشَيْخ وأَشْيب وطيّب وعفيف، ولم يقولوا: شائخ وشائب وطائب وعاف، من ثم استشهد بقول ابن مالك: ويسوى الفاعل قد يغنى فَعَل، فمحل الاستغناء مالم يستعمل له قياس، أما ما استعمل له قياس وسمع غيره، فليس موضع الاستغناء نحو: مال يميل؛ فهو مائل أو أميل(١٣٢). من ثم نبه الأزهري على جميع هذه الصفات الدالة على الثبوت، وهي صفات مشبهة باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث؛ فهي أسماء فاعلين إلا فاعلًا كضارب من المتعدي، وقائم من اللازم؛ فهو في الاصطلاح اسم فاعِل(١٣٣)، من ثم ما جاء عن السيوطي أن هذه الأوزان هي للصفة المشبهة ولا تكون إلا في اللازم من (فعِل) المكسور العين، و(فعُل) المضموم العين، ولا تُبنى من الفعل المتعدي؛ إذ قل فيها وزن اسم الفاعل، كـ«طاهِر القلب، ومنطلق اللسان، ومنبسط الوجه، خلافًا لمن منع مجاراتها المضارع، وهو الزمخشري وابن الحاجب، وقال أبو حيان: ولا التفات إليه: لا تفارقهم على ضامر الكسح، وسالم الوجه، وخامل الذكر، وحائل اللون، وظاهر الفاقة، وطاهر العرض، ومطمئن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له»(١٣٤). من ثم قال:«قيل: ولقائل أن يقول: إن هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت؛ فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة» (١٣٥)، أما الصبان فيرى أن الصفات المشبهة التي قصد بها الثبوت والدوام، فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء الفاعلين، وما نُقل عن الإسقاطي وغيره، أنها إذا قصد بها في النص على الحدوث حولت الى فاعل، أما عن الشاطبي في التصريح وغيره يرى أنه إذا أُريد حدوث الحسن قالوا: حاسِن (١٣٦) ، أما عن قضية الحدوث فقال الأستاذ عباس حسن: إنه يقصد أن تلك الصيغ تستعمل للحدوث؛ فقولهم: «قصدوا الحدوث حولت الى فاعل»، ليس بواجب إلا أن أُريد بها النص على الحدوث، وهذا ما دل عليه قول الرضي آنفًا، أي تحويل الصفة المشبهة الى فاعل(١٣٧).

كان الأستاذ عبد الحميد حسن قد أشار الى ما ذكره النحاة آنفًا، من أن اسم الفاعل والصفة المشبهة يجوز تحويل كلّ منهما الى الآخر، فعند قصد الثبوت يحول اسم الفاعل الى الصفة المشبهة، وعند قصد الحدوث تحول الصفة المشبهة الى اسم الفاعل، أما الدكتور محمد الفحام فذكر إباحة الصرفيين التحويل الى فاعل في الصفة المشبهة لما يعرض ولا تشمل ما دل على الألوان من الألفاظ(١٣٨)، أما المذكرة التي تدارس فيها الأستاذ محمد شوقي أمين خبير لجنة الأصول فشهد الإجازة إما بإطلاق صوغ اسم على وزن فاعل، وإما على ردّ الصفة المشبهة الى اسم الفاعل إذا أُريد بها الحدوث(١٣٩)، فهو يرى عند الرجوع الى آراء العلماء القدماء أنهم يميزون بين غرضين(١٤٠):

الغرض الأول: هو إرادة الثبوت والاستقرار والاستمرار في الصيغة، إذ يجمعون على قياس الوصف من (فعِل) اللازم المكسور العين، و(فعُل) المضموم العين على غير زنة الفاعل ولا يكون إلا لازمًا، إذ تختلف أوزان الوصف منها باختلاف معانيها، فللمكسور العين (فعِل) كفَرِح، وأفعل كأَحْمر، أما للمضموم العين (فعِيل) كشَرِيف، و(فعُل) كضَخُم وهذه كلها صفات مشبهة.

أما الغرض الثاني، فللتعبير عن حدوث الصفة، فهو هنا يعتمد على قول الرضي:» إن قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل؛ فتقول في حسن: حاسِن، وهذا مطرد في كلّ صفة مشبهة»(١٤١)، وفي هذا الغرض يرى العلماء القدماء صحة الإتيان بالصفة جارية على زنة فاعل؛ فيقال: فارِح وحاسِن.

أي أنه اعتمد فيما ذهب إليه على الصرفيين القدماء وآرائهم، فهذا ابن يعيش يرى أنه قد تجيء الصفة على زنة فاعِل؛ للدلالة على عروض الضيق في قوله تعالى: ﴿وضائق به صدرك﴾، من ثم عدل من عمين الى عامين في قوله تعالى: ﴿إنهم كانوا قوماً عمين﴾؛ ليدل على عرض في الحال غير ثابت(١٤٢).

من ثم ذكر اختلاف العلماء الذي ذكره الفيومي في مصباحه، إذ قال:«ثم الثلاثي المجرد وغير المجرد؛ فإن كان مجردًا فقياس الفاعل أن يكون موازن فاعِل إن كان متعديًا نحو: ضارِب وشارِب، وكذلك إن كان لازمًا مفتوح العين نحو: قاعِد وإن كان لازمًا مضموم العين أو مكسور العين فاختُلف فيه؛ فاطلق ابن الحاجب القول بمجيئه على فاعِل أيضًا، وتبعه ابن مالك؛ فقال: ويأتي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد موازن فاعل،

وقال أبو علي الفارسي: ويأتي اسم الفاعل من الثلاثي مجيئًا واحدًا مستمرًا إلا من فَعُل بضم العين وكسرها، وقد جاء من المكسور على فاعل نحو حاذِر وفارِح ونادِم وجارِح»(١٤٣)، من ثم قال:«وقيد ابن عصفور وجماعة مجيئه من المضموم المكسور على فاعل بشرط أن يكون قد ذهب به مذهب الزمان»(١٤٤)، من ثم يذكر قول الزمخشري:«وتدل الصفة على معنى ثابت؛ فإن قصدت الحدوث قلت حاسن الآن أو غدًا وكارِم وطائِل في كريم وطويل»(١٤٥)، من ثم يذكر ما ورد عن السخاوي في قوله:«إنما عدلوا بهذه الصفات عن الجريان على الفعل؛ لأنهم أرادوا أن يصفوا بالمعنى الثابت، فإذا أرادوا معنى الفعل أتوا بالصفة الجارية عليه، فقالوا: طائِل غدًا كما يقال يطول غدًا، وحاسِن الآن كما يقال يحسن الآن»(١٤٦)؛ لذا استشهد السخاوي بقوله تعالى: :﴿إنك ميت﴾[الزمر: ٣٠]، لما أراد القول: إنك من الموتى جاء بالصفة الثابتة (ميت)، فإذا أراد أنك ستموت لقال: مائت(١٤٧).

عند العودة لآراء العلماء القدماء وما ورد عنهم في هذا الاستعمال مستشهدين بالقرآن الكريم والشعر، خلص لخبير لجنة الأصول الأستاذ محمد شوقي أمين الاطمئنان الى القول بجواز صوغ (فاعل) من الثلاثي اللازم مكسور العين أو مضمومها للتعبير عن عروض الصفة وحدوثه(١٤٨)، إذن اعتماد الآراء الموثوقة لعلماء العربية مظهر من مظاهر الثراء الصرفي، الذي اعتاده مجمع اللغة العربية بالاستقراء الدقيق والموسع والمدروس لإطلاق القرارات المحكمة؛ لذا وبعد اطلاع اللجنة على المصادر وما قدمه الأعضاء من مذكرات مدروسة، انتهت الى القرار الآتي(١٤٩):

«يجاز صوغ اسم الفاعل، على وزن فاعل، من كل فعل ثلاثي متصرف من أبوابه عامة، بقصد الحدوث؛ فيقال مثلًا: تحية عاطِرة، وإن لم يقصد الحدوث فلا يجوز مثل: ثوب داكِن»(١٥٠).

الخاتمة:

لا تزعم الباحثة بأنها أول من بحث في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ فكثيرة هي الدراسات التي اهتمت بدراسة مجمع اللغة العربية وما يصدر منه من قرارات وأحكام نحوية وصرفية وأسلوبية ولغوية، ولكن كان غاية الباحثة هي البحث في الأدلة التي استندت إليها هذه القرارات لإجازة الألفاظ والأساليب في الاستعمال المعاصر، ومواكبة حياة التطور وما يستجد فيها من مصطلحات، وجدنا أن القرارات كانت معتمدة ومرتكزة على آراء علماء العربية الثقات، إذ اتسعت اطلاعات الأعضاء العاملين وقراءاتهم في أمات مصادر العربية، وما تداوله العلماء القدماء من تأويل للمسائل الصرفية واختلاف الآراء فيها بين القبول والرفض، فضلًا عن التعاون بين الأعضاء في تقديم المذكرات التي أُثريت بالمسائل اللغوية والصرفية والأسلوبية؛ ليكن القرار المجمعي رصين ومحكم، فقد توسع المجمع بالاطلاع على آراء القدماء والمتأخرين وتأويلاتهم في اسم الآلة بين الصيغ القياسية والسماعية، وتوظيفها لإجازة الصيغ التي ظهرت بعد التطور الاصطناعي في الاستعمال المعاصر، فضلًا عما شاع في الاستعمال المعاصر من صيغة الفعل (تَمَفْعل)، التي تناولها العلماء بالتأويل بين الإجازة والرفض، وتوسع استقراء الدكتور مصطفى جواد لاستعمال صيغة (فعيل) والبحث في دلالتها على المشاركة، وتأويل العلماء واختلافهم في التقارض بين صيغتي المضعف الثلاثي والمضعف الرباعي، وكثرة الأمثلة التي نقلها الدكتور شوقي ضيف من معجمات العربية، ولاسيّما الأمثلة التي خرّجها من المصباح ليثبت التقارض بين الصيغتين بما يثري اللغة من ألفاظ، أما في التصدي لمن رفض استعمال صيغة فاعِل من الثلاثي اللازم من مكسور العين ومضمومها؛ فقد أثبت كلٌ من الأستاذ عباس حسن، وخبير لجنة الأصول الأستاذ محمد شوقي أمين في المجمع جواز استعمال الكتّاب المحدثين لاسم الفاعِل من الصفة المشبهة إذا قصد بها الحدوث دون الثبوت؛ بالاطلاع على ما ورد من تأويل الصرفيين القدماء لجواز هذا الاستعمال لوروده في القرآن الكريم.

الهوامش:

١) مقاييس اللغة١/٣٧٤، ٣٧٥.

٢) المحكم١٠/٢٠٤.
٣) لسان العرب١٤/١١٠، والمصباح ١/٨١.
٤) ينظر في: المقصور والممدود لأبي عمرو الزاهد٢٦.
٥) ينظر في: المزهر في علوم اللغة وأنواعها١/٣٥٢.
٦) ينظر في: دراسات في فقه اللغة لصبحي إبراهيم الصالح٣٢٨.
٧) المصدر نفسه ٣٢٨، ٣٢٩.
٨) ينظر في: المصدر نفسه ٣٢٩، ٣٣٠.
٩) ينظر في: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ١٩، ٢٠.
١٠) ينظر في: تاريخ المجامع، مجلة مجمع اللغة العربيةج١/١٧٤، والقرارات النحوية والتصريفية ٢٢.
١١) ينظر في: القرارات النحوية والتصريفية٢٢، ٢٣.
١٢) المصدر نفسه٢٣، ٢٤.
١٣) المصدر نفسه٢٥.
١٤) ينظر في: القرارات النحوية والتصريفية ٢٥، ٢٦.
١٥) ينظر في: المصدر نفسه ٢٧.
١٦) المصدر نفسه٢٨.
١٧) مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية ١/٦، ٧.
١٨) ينظر في: القرارات النحوية والتصريفية ٦٦٣، ٦٦٧، والقرارات النحوية والتصريفية ٦٦٣، ٦٦٧.
١٩) التاج الجمع، مجلة مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ٦٠.
٢٠) المصدر نفسه٦٠.
٢١) ما تلحن فيه العامة١١٤.
٢٢) ينظر في: التاج الجمع، مجلة مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ٦١.
٢٣) ينظر في: الآلة والأداة في اللغة العربية، محمد بهجة الأثري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع(١٠)، ١٩٦٢م، ٧، ٨.
٢٤) المصدر نفسه٦١.
٢٥) الجيم١/٥٦، وتهذيب اللغة ١٥/ ٨٦.
٢٦) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث١/٥١.
٢٧) ينظر في: مقاييس اللغة١/٦٣.
٢٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب٢/٥٠٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٨/ ٣٨٣٢.
٢٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع٣/ ٣٢٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني٢/٤٧٢.
٣٠) ينظر في: كتاب في أصول اللغة، مذكرة اسم الآلة للشيخ محمد علي النجار١/٢٩.
٣١) ينظر في: المصدر نفسه١/ ٣٠.
٣٢) ينظر في: كتاب في أصول اللغة، مذكرة اسم الآلة لإبراهين أنيس١/٣١.
٣٣) ينظر في: إصلاح المنطق لابن السكيت١٦١.
٣٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم١/٧٤.
٣٥) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما٤٧.
٣٦) ينظر في: الآلة والأداة في اللغة العربية٢٨، ٢٩.
٣٧) صيغة فعّالة من صيغ اسم الآلة، قرار مجلس المجمع، مجلة اللغة العربية١٠/٢٨٠.
٣٨) اسم الآلة، إبراهيم مصطفى، مجلة مجمع اللغة العربية ج١٠ /٦٤.
٣٩) المصدر نفسه١٠/٦٤.
٤٠) ينظر في: كتاب في أصول اللغة، مذكرة اسم الآلة لإبراهيم أنيس١/٣١.
٤١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما٤٨.
٤٢) ينظر في: كتاب في أصول اللغة، مذكرة اسم الآلة لإبراهيم أنيس١/٣٣.
٤٣) ينظر في كتاب أصول اللغة، مذكرة اسم الالة للشيخ محمد علي النجار١/٢٦.
٤٤) ينظر في: الاشتقاق لابن دريد٣١٥.
٤٥) ينظر في: المخصص٣/٣٣٧.
٤٦) ينظر في: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم٢/١١٦٤.
٤٧) ينظر في: متن اللغة١/٥٦٩.

٤٨) ينظر في:
٤٩) ينظر في
٥٠) العين٣/١٧١، ومعجم ديوان الأدب١/٣٧٣.
٥١) ينظر في: الصحاح٦/٢١٥٧، ولسان العرب١٣/ ٢٦٤.
٥٢) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء٢١٩.
٥٣) المغرب في ترتيب المعرب٢٨٨.
٥٤) ثمرات الأوراق في المحاضرات٢/١٠٣.
٥٥) فقه اللغة وسر العربية ١٩٢.
٥٦) مفتاح العلوم٩٥، ومقاييس اللغة٥/ ٤٤٩.
٥٧) شرح أدب الكاتب٥٧.
٥٨) معجم لغة الفقهاء ٤٧٢.
٥٩) ينظر في: مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية، مصطفى جواد، البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين ١٩٦٦–١٩٦٧م، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م، ٣٣.
٦٠) ينظر في: المصدر نفسه٣٣.
٦١) ينظر في: شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم–جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ١٠٤.
٦٢) المصدر نفسه١٠٤.
٦٣) الكتاب٤/ ٣٤.
٦٤) ينظر في: الأصول في النحو٣/ ٩٦.
٦٥) ينظر في: شرح كتاب سيبويه١/ ١٢٥.
٦٦) ينظر في: شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/ ١٥٨.
٦٧) كتاب الألفاظ٢٧٣.
٦٨) ينظر في: جمهرة اللغة٢/ ٦٨٤.
٦٩) الاشتقاق ١٦١.
٧٠) تهذيب اللغة ١٤/ ١٠٤.
٧١) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم١٠/ ٦٥٤٠.
٧٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٣٦.
٧٣) المغرب في ترتيب المعرب ٢٠، وينظر في: لسان العرب١٢/ ٥٧٢، ٥٧٣.
٧٤) ينظر في: أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء٩٧.
٧٥) مفاتيح الغيب ٩/ ٥٠١.
٧٦) ينظر في : الكشاف ٢/ ٦١٠.
٧٧) ينظر في: مفاتيح الغيب١٠/ ١٦٦.
٧٨) ينظر في: البحر المحيط في التفسير٣/ ٥٢٣، والتحرير والتنوير
٧٩) البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين ١٩٦٦–١٩٦٧م، ٣٦.
٨٠) ينظر في: كتاب في أصول اللغة١/ ٣٨.
٨١) كتاب في أصول اللغة ١/ ٣٨.
٨٢) ينظر في: الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف، مجلة مجمع اللغة العربية ج٧/ ٣٦٢.
٨٣) ينظر في: المصدر نفسه ج٧/ ٣٦٢.
٨٤) ينظر في: التوهم آثاره في العربية، للشيخ محمد علي النجار، كتاب في أصول اللغة١/ ٤٧.
٨٥) ينظر في: توهم إصالة الحروف وتوهم زيادتها، كتاب في أصول اللغة ١/ ٤٦.
٨٦) ينظر في: التوهم آثاره في العربية، كتاب في أصول اللغة١/ ٤٧.
٨٧) ينظر في: كتاب في أصول اللغة، الهامش١/ ٤٤.
٨٨) كتاب في أصول اللغة١/ ٤٤.
٨٩) ينظر في: في أصول اللغة٤/ ١٦٦.
٩٠) ينظر في: المزهر في علوم اللغة وأنواعها٢/ ٤٦.
٩١) ينظر في: أوزان الفعل ومعانيها ١١٥.

٩٢) ينظر في: المزهر ٢/٤٧.
٩٣) ينظر في: أوزان الفعل ومعانيها١٥٥.
٩٤) ينظر في: في أصول اللغة٤/ ١٦٦.
٩٥) الكتاب٤/ ٢٨٦.
٩٦) ينظر في: الكتاب٤/٣٠٨.
٩٧) الأصول في النحو٣/٢٣٠.
٩٨) ينظر في: المصدر نفسه٣/٢٥٢.
٩٩) ينظر في: المصدر نفسه ٣/٢٣٧.
١٠٠) ليس في كلام العرب٥٦.
١٠١) الخصائص١/ ٢٢٩.
١٠٢) المنصف٨٦.
١٠٣) ينظر في: الخصائص١/٢٢٩.
١٠٤) في أصول اللغة ٤/١٦٧، ١٦٨.
١٠٥) ينظر في: معجم الصواب اللغوي١،٢٩٣.
١٠٦) في أصول اللغة٤/١٥٢.
١٠٧) الكتاب٣/ ٥٣٠.
١٠٨) مصعف الثلاثي ومصعف الرباعي يتقارضان، أمين أحمد، مجلة مجمع اللغة العربية ٧٩/ ٦١.
١٠٩) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، عبد الله يوسف بن عيسى، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ١٤٩.
١١٠) ينظر في: الكتاب٤/ ٤١٧.
١١١) ينظر في: المزهر١/ ٢٧٤، ٢/٨.
١١٢) في أصول اللغة٤/ ٤٨٨.
١١٣) المزهر٢/ ٨.
١١٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع٣/ ٤٥٧.
١١٥) ينظر في: همع العوامع ٣/ ٤٥٧.
١١٦) ينظر في: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م، ١/ ٩٥.
١١٧) ينظر في: في أصول اللغة٤/٤٩٠، ومصعف الثلاثي ومصعف الرباعي يتقارضان، مجلة مجمع اللغة العربية٧٩/ ٦٠.
١١٨) ينظر في: في أصول اللغة ٤/ ٤٩٠.
١١٩) ينظر في: الصحاح٤/ ١٣٢١، وفي أصول اللغة٤/ ٥٢٤.
١٢٠) ينظر في: في أصول اللغة ٤/ ٥٢٤.
١٢١) ينظر في: المصدر نفسه ٤/ ٥٢٤.
١٢٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم١/ ١٣٣.
١٢٣) في أصول اللغة٤/ ٨٦٩.
١٢٤) الخصائص١/٣١٠.
١٢٥) ينظر في: في أصول اللغة ٤/٨٧٠.
١٢٦) ينظر في: مصعف الثلاثي ومصعف الرباعي، مجلة مجمع اللغة العربية٧٩/ ٦٤.
١٢٧) في أصول اللغة ٤/ ٨٤٩.
١٢٨) ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش٤/١٨.
١٢٩) ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش٤/١٨.
١٣٠) ينظر في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٢/٨٧٦، والمقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية٣/١٤٤٦، وينظر شاهد البيت في ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري٢/١٨٥.
١٣١) ينظر في: كتاب في اصول اللغة٢/١٠، ١١.
١٣٢) ينظر في شرح التصريح على التوضيح٢/٤٠، ٤١.
١٣٣) ينظر في: المصدر نفسه٢/ ٤١.
١٣٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع٣/ ٣٢٨.

١٣٥) المصدر نفسه٣/ ٣٢٨.
١٣٦) ينظر في: حاشية الصبان على شرح الشموني لألفية ابن مالك٢/٤٧٦، وكتاب في أصول اللغة ٢/١٢.
١٣٧) ينظر في: كتاب في أصول اللغة٢/١٢.
١٣٨) ينظر في: المصدر نفسه٢/ ١٠.
١٣٩) ينظر في: المصدر نفسه٢/١٠.
١٤٠) ينظر في: المصدر نفسه٢/ ١٣.
١٤١) شرح الرضي على الكافية٣/ ٤١٤.
١٤٢) ينظر في: كتاب في أصول اللغة٢/١٣.
١٤٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير٢/٦٨٩.
١٤٤) المصدر نفسه٢/ ٦٨٩.
١٤٥) المصدر نفسه٢/٦٨٩.
١٤٦) المصدر نفسه ٢/٦٨٩.
١٤٧) ينظر في: المصدر نفسه٢/٦٨٩.
١٤٨) ينظر في: كتاب في أصول اللغة٢/ ١٤.
١٤٩) كتاب في أصول اللغة٢/١٠.
١٥٠) كتاب في أصول اللغة٢/١٠.

المصادر:

١– ارتشاف الضرب في لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، د.ط، د.ت.
٢ 3214هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل–بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ–١٩٩١م.
٣– الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج(ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان–بيروت، د.ط، د.ت.
٤– إصلاح المنطق لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق(ت٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
٥– أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي(ت٩٧٨هـ)، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
٦– أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب–النجف الأشرف، د.ط، ١٩٧١م .
٧– البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي،(ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ.
٨– التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر– تونس، ١٩٨٤ هـ.
٩– تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي– المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.
١٠–التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، تح: عزة حسن، دمشق، د.ط.
١١–تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، المعروف بناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ)، دراسة وتح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.
١٢–توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن علي المرادي المصري المالكي(ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م.
١٣–ثمرات الأوراق في المحاضرات، لابن حجة الحموي(ت٨٣٧هـ)، مكتبة الجمهورية العربية، مصر، د.ت.
١٤–جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
١٥–حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لابن علي الصبان الشافعي(ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.
١٦–الخصائص، لأبي الفتح بن جني(٣٩٢هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
١٧– دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط٢٣، ٢٠٠٩م.

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

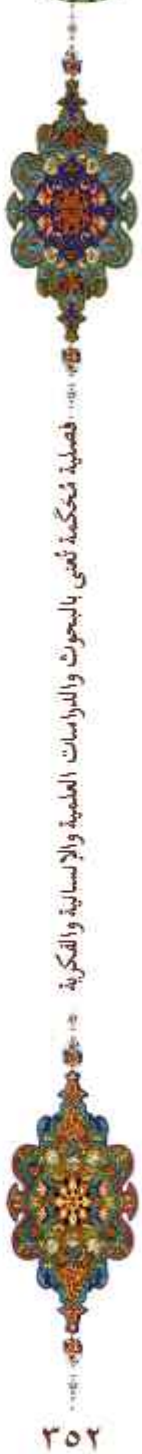

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon

فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية